Tax Breaks and Investment

Lecturer Doctor
Seba Farouk Kuder
University of Baghdad - College of Political Science
saba.faruk@copolicy.uobaghdad.adu.iq

Receipt Date: 1/3/2022, Accepted Date: 17/4/2022, Publication Date: 25/12/2022.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Summary:

Iraq alerts to the fact that it is necessary to keep pace with globalization and the need to attract foreign investment, in the hope that it will find a solution or it will be possible for it to control its economic problems, the most important of which is the problem of unemployment. incentives such as tax breaks.

So it is necessary to study those exemptions and study their role in encouraging foreign investment in Iraq.

Keywords: Investment, Tax Exemptions, Investment Law.

الاعفاءات الضريبية والاستثمار

مدرس دكتورة
صبا فاروق خضر
جامعة بغداد ـ كلية العلوم السياسية
saba.faruk@copolicy.uobaghdad.adu.iq

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٢/٣/١, تاريخ القبول: ٢٠٢٢/٤/١٧ , تاريخ النشر: ٢٠٢٢/١٢/٢٥.

الملخص:
تنبه العراق لحقيقة ضرورة مواكبة العولمة وضرورة استقطاب الاستثمار الاجنبي، على امل ان يجد حلاً او ممكن له من يسيطر على مشاكله الاقتصادية والتي من اهمها مشكلة البطالة فاصدر قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وهذا الاصدار من اهم الخطوات الرئيسية لجذب الاستثمار الاجنبي من خلال ما يحمله القانون من حوافز كالإعفاءات الضريبية.
اذاً لابد من دراسة تلك الاعفاءات ودراسة دورها في تشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق.
الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاعفاءات الضريبية، قانون الاستثمار.

المقدمة Introduction

أصبح موضوع الاعفاءات الضريبية يحتل اهتماماً متزايد في كل الانظمة الضريبية، وهذا الاهتمام يتمتع بالعديد من الاساليب حيث يرى ان لها دور مهم في سحب الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتمتعة بتدفق رأسمالي كبير وبالتقنية الكبيرة والايدي العاملة التي تملك مهارة ، لكن هناك اتجاه آخر يرى بأن الاعفاءات الضريبية هي هدر ضياع للموارد الضريبية التي كان من الممكن الاستفادة منها في تقوية الموازنة العامة ،وكلا الاتجاهين له ما يبرر رايه .

إن تقليل الضرائب يعد من الامور المشجعة على جذب الاستثمار المالي ، لذا لابد من توفير بيئة استثمارية ملائمة بهدف جذب الاستثمارات في البلد والقيام بتشريع قوانين وتقديم كل الامور التي تبعث الطمأنينة في نفس المستثمر الاجنبي.

مشكلة البحث Research problem

من أهم مشاكل البحث هي ابتعاد المستثمرين عن الاستثمار في المجالات التي تؤثر فيها الضرائب سلباً على استثماراتهم وعوائد تلك الاستثمارات ، وهذا التأثير السلبي يأتي من ارتفاع نسب فرض الضرائب وعدم وجود ما يحفز المستثمرين على الاستثمار مثل وجود اعفاءات مغرية ، ومن ناحية اخرى ان الابتعاد عن الاستثمار يأتي من عدم وجود قوانين مستقرة من حيث تعلقها بالضرائب والاعفاءات الضريبية ، حيث انها غالباً ما تكون متغيرة بالرغم من الاعفاءات التي جاء بها قانون الاستثمار.

اهمية البحث Research Importance

تكمن اهمية البحث في الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير الاقتصاد الوطني ، وهذا الدور يعتبر دور محوري وذو اهمية في المرحلة الانتقالية الحالية .

هدف البحث Search Objective

يهدف البحث الى التعرف على اثر الاعفاءات الضريبية ومدى تشجيعها للاستثمارات واستقطاب رؤوس الاموال والقيام بتوجيهها لخدمة النشاط الاقتصادي للبلد بما يعزز فرص التنمية عن طريق الاجابة على الاسئلة الآتية :

١.هل هناك تأثير للإعفاءات الضريبية على تحقيق الاهداف المالية للضرائب؟

٢.هل يوجد تأثير للإعفاءات الضريبية على تحقيق الاهداف الاقتصادية للضرائب؟

٣.هل يوجد تأثير للإعفاءات الضريبية على تحقيق الاهداف الاجتماعية للضرائب؟

فرضيات البحث Research Hypothesis

يقوم البحث على فرضية اساسها (ان للإعفاءات الضريبية قدرة وقابلية في التأثير على المستثمرين وقراراتهم وتوجيه هذه القرارات التوجيه السليم في المجلات الاستثمارية المهمة والضرورية والتي لها كل الاهمية في الوقت الحاضر) ، على افتراض ان

الاعفاءات الضريبية الكلية والجزئية لها اهمية كبيرة ولها القدرة على جذب الاستثمار الاجنبي وتشجيع الاستثمار المباشر .

منهجية البحث Research Methodology

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي من حيث بيان ماهية العلاقة ما بين الاعفاءات الضريبية والاستثمار.

هيكلية البحث Research Structure

المبحث الأول: مفهوم الاعفاء الضريبي

المبحث الثاني: مفهوم الاستثمار

المبحث الثالث: العلاقة بين الاعفاء الضريبي والاستثمار .

المبحث الأول
The First Topic
مفهوم الاعفاء الضريبي
Tax Exemption Concept

سنتطرق في هذا المبحث الى معرفة ماهية الضريبة لكي يسهل علينا التعرف على مفهوم الاعفاء الضريبي .

المطلب الأول
The First Requirement
مفهوم الضريبة
Tax Concept

الضريبة هي "اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة او احدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة ، بقصد تغطية الاعباء العامة دون مقابل محدد ، وتوزع هذه الاعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقاً لمقدرتها التكليفية "[١]

وعرفها البعض بأنها (فريضة نقدية يقوم بدفعها الفرد (أو المكلف) بصورة جبرية الى الدولة (أو احدى الهيئات العامة المحلية)بطريقة نهائية ، لكي يساهم في تحمل الاعباء العامة والتكاليف بدون نفع خاص يحصل عليه مقابل هذا الدفع [٢]

والضريبة أيضاً هي (فريضة اجبارية تأخذها الدولة حسب نسب معينة من الافراد وتستقطعها وفق القانون وبدون مقابل بهدف تمويل النفقات العامة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [٣]

كما تعرف الضريبة ب(مبلغ من المال يلزم الافراد بدفعه للسلطة المالية بطريقة نهائية دون مقابل تبعاً للقواعد المقررة لكي تستطيع القيام بالأعمال الملقاة على عاتقها)[٤]

كما عرفت الضريبة لأنها (السعي من قبل الدولة لأخذ المال من المكلفين ، وهذا ليس الهدف الاساسي بل هناك اهدافاً اقتصادية واجتماعية وسياسية اخرى)[٥]
وبناءً على ما تقدم يمكننا ان نعرف الضريبة على انها : الفريضة المالية التي تنهض عند تحقق الواقعة المنشئة لها والمحددة قانوناً.

المطلب الثاني
The Second Requirement
مفهوم الاعفاء الضريبي
Tax Exemption Concept

لا يوجد تعريف واضح للإعفاء الضريبي، حيث ان اغلب التعاريف اقتصرت على بينات انواعه والاسباب التي من اجلها تم منحه لأن الضريبة ليست ذات غرض مالي فقط و إنما هي أداة رئيسية لخدمة النظام السياسي في الدولة وهذا يتم عن طريق استخدام الاعفاءات الضريبية لكي تحقق اهدافها في الحاضر و المستقبل ، وأهم هذه الاهداف تحقيق العدالة الاجتماعية والعمل على تطوير التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار[٦]
ومع كل ما تقدم نلاحظ ان هناك من حاول تعريف الاعفاء الضريبي بأنه (الاعفاء من كل او بعض الضرائب التي تفرضها الدولة ، عادةً الاعفاء من الضرائب يقدم لفرد او منظمة تقع ضمن فئة ترغب الحكومة في تشجيعها اقتصادياً كالمنظمات الخيرية ، والاعفاءات الضريبية عادةً تهدف الى تخفيض الاعباء الضريبية المفروضة على شريحة معينة من المجتمع لتحقيق العدالة او لتعزيز نوع من النشاط الاقتصادي عن طريق تقليل الاعباء الضريبية المفروضة على تلك المنظمات او الافراد المشاركة في هذا النشاط[٧]
كما يمكن تعريفه بأنه (عدم فرض الضريبة على الدخل بصورة مؤقتة أو دائمة ضمن القانون ، ولجوء بعض الدول الى هذا الامر لأسباب تعينها بنفسها وحسب ملائمتها لظروفها الاجتماعية والاقتصادية [٨]
وهو أيضاً (أنواع المعاملات والارباح التي لا تفرض عليها الضرائب على المستويين الدولي أو المحلي ، فدخل الشخص الذي يحصل عليه من اعماله يترتب عليه التزامات ضريبية والاعفاء الضريبي يستبعد هذا الشخص من دفع الضريبة [٩]
مما سبق يتبين لنا ان هناك عناصر خاصة بالإعفاء الضريبي وهي كالآتي:

١. **الاعفاء الضريبي ميزة قانونية :**

الاعفاء الضريبي ميزة قانونية لأنه يعتبر من المتطلبات الخاصة العمل التشريعي المتعلق بالضريبة ، وهذه الميزة يتم منحها لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية ويتم تقريرها بنص عان او خاص .

٢. **الاعفاء الضريبي ميزة تمنحها السلطة العامة :**

السلطات العامة تمنح الاعفاءات تبعاً للنظام الاجتماعي والاقتصادي الغالب فيها ، ففي الدول المتقدمة تلجا الى استخدام الاعفاء الضريبي بهدف الحفاظ على تشغيل الجهاز الانتاجي لهذه الاقتصاديات بصورة كاملة ، اضافةً الى استمرار التوازن الاقتصادي في قطاعات الانتاج ، و القيام بالمحافظة على معدات النمو المرتفعة والاستقرار الاقتصادي وتشجيع الفائض المالي للاستثمار في الخارج.

٣. **الاعفاء الضريبي ميزة يتم منحها للأشخاص الطبيعية والمعنوية :**

الاعفاء الذي يمنح للأشخاص الطبيعية والمعنوية يعتبر من ضمن المزايا القانونية التي تعطى بناءً على طبيعة النظام القائم في الدولة .

٤. **الاعفاء الضريبي ميزة يتم منحها لتحقيق اهداف اخرى**[١٠]

الاعفاء الضريبي يسعى الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية ، فمن الناحية الاقتصادية فالإعفاء الضريبي يشجع الاستثمار سواء كان الاستثمار وطني أم اجنبي ويحقق التنمية الاقتصادية ، والاعفاء الضريبي ايضاً له اهمية في تشجيع السياحة عن طريق اعفاء دخول الفنادق والمرافق السياحية ، إضافةً الى تشجيع الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار في فعاليات التنمية الاقتصادية .

نأتي الى الهدف الاجتماعي للإعفاء الضريبي فهذا الهدف يتمثل بمعالجة ازمة السكن عن طريق بناء المساكن وزيادة عدد الوحدات السكنية وتقليل الاعباء العائلية ورفع مستوى دخول الافراد والقيام بتشجيع المواطنين للتبرع الى الجهات الخيرية والدينية .

أما الهدف السياسي للإعفاء فيتمثل في تقوية العلاقات الدبلوماسية عن طريق زيادة التبادل التجاري بين الدول ، ومعالجة الازدواج الضريبي الخارجي .

مما تقدم يمكننا تعريف الاعفاء الضريبي بأنه عدم فرض الضريبة على دخل معين كان خاضع للضريبة اساساً بموجب نص قانوني مفروض من قبل السلطة التشريعية ، والغرض من الاعفاء تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية .

أما الاعفاءات في قانون ضريبة الدخل العراقي رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ فقد نصت عليها المادة (٧) منه حيث قُسِمت الاعفاءات الى اعفاءات اجتماعية وسياسية واقتصادية :

الإعفاءات الاجتماعية :

جاءت لمصلحة الافراد والهيئات ، إما بقصد تجنب الازدواج الضريبي أو بسبب تشجيع الانشطة الاقتصادية .

الاعفاءات السياسية :

هي التي يمنحها المشرع الضريبي للبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الدولية والتي تهدف الى تقوية العلاقات الدولية.

الاعفاءات الاقتصادية :

هدفها تطوير ودعم اوجه النشاط الاقتصادي (الزراعي ، الصناعي ، والتجاري).

بعد التعرف على ماهية الضريبة والاعفاء الضريبي يتبادر الى الذهن السؤال الآتي :

ماهي القواعد الاساسية التي يمكن عن طريقها معرفة المشروع الذي يستحق الاعفاء الضريبي والذي يحقق ويشبع الحاجات الاقتصادية ؟

في ضل الامكانيات المتاحة حالياً نلاحظ ان هناك صعوبة في تحديد مساهمة المشروع في العملية الاقتصادية ، وعلى الرغم من ذلك فان الاعفاءات الضريبية لكي تكون مجدية يجب الاعتماد على المعايير التي تمنع اضمحلال الايراد الضريبي المتأتي من هذه الإعفاءات ، وعليه يجب ان تكون الاعفاءات الضريبية ضيقة وتكون ضمن الحدود التي تكفل نجاح الاستثمار وأن يكون لها الدور المحفز للمشاريع التي لا يمكنها القيام دون هذه المحفزات[١١] ، كما يجب العمل على :

١. القيام بتحديد الجهة التي تتولى الاستثمار والتي توفر البيئة القانونية الصالحة له ، وقد حدد قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦في المادة (٤) منه هذه الجهة وهي (الهيئة الوطنية للاستثمار) وهي المسؤولة عن رسم السياسة الوطنية للاستثمار ، ووضع الخطط والتعليمات والضوابط لها ومراقبة مدى تنفيذها لهذه الضوابط والتعليمات في مجال الاستثمار .

كما نصت المادة (٤) البند سادساً من قانون الاستثمار على : " تقوم الهيئة الوطنية للاستثمار بوضع سياسة استراتيجية وطنية عامة للاستثمار وتحدد القطاعات الاكثر اهمية وتقوم بإعداد خارطة بمشاريع الاستثمار في العراق على ضوء المعلومات التي تحصل عليها من هيئات الاستثمار في الاقاليم والمحافظات كما وتعد قوائم بفرص الاستثمار في المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية والاتحادية مع معلومات اولية عن هذه المشاريع وتوفيرها للراغبين في الاستثمار ".

تبين لنا من النص اعلاه ان المستثمر لن يكون حراً في اختيار القطاع الى يروم الاستثمار فيه لكن الحاجة الوطنية هي التي تحدد ذلك .

٢. إعادة النظر بالإعفاءات الضريبية التي نصت عليها العديد من القوانين مثل قانون ضريبة الدخل العراقي رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢، وقانون الاستثمار الصناعي رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨، وقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ، والافضل اعتماد الاعفاءات التي جاء بها قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ بالشروط التي اعتمدها .

٣. تقليل مدة الاعفاء الضريبي التي تتراوح بين خمس الى عشر سنوات وقد تكون أكثر ، تبعاً للظروف الى فترة اقصر وتكون قابلة للتجديد ، وذلك يرجع لنوع المشروع والحاجة الى منتجاته وتوفيره كلاً أو جزءاً للحاجة المحلية .

٤. استخدام نموذج من الضرائب التحفيزية هدفها زيادة او تقليل معدلات الضرائب بصورة انتقائية بهدف السيطرة على تخصيص الموارد او على توقيت الاستثمار ، وهذا النموذج يساعد على تقليل التهرب الضريبي ويؤدي الى تفعيل النشاط الاقتصادي كما ان له تأثير ايجابي على الحصيلة الضريبية .

مما تقدم يتبين ان الدولة لكي تشجع الاستثمار ممكن ان تعمل على :

أ. محاولة جذب رؤوس الاموال الاجنبية عن طريق توفير بيئة استثمارية جيدة مثل توفير استقرار اقتصادي ، سياسي ، أمني ، بنى تحتية ، تشريعات وضمانات ... الخ .

ب. القيام بإعادة رؤوس الاموال المحلية المهاجرة ، اذ لا جدوى من وجود استثمار اجنبي إذا كان رأس المال المحلي غير موجود.

المبحث الثاني
The Second Topic
ماهية الاستثمار وأنواعه
The Nature and Types of Investment

سنتكلم في هذا المبحث عن ماهية الاستثمار وأنواعه ، حيث إن الاستثمار وخصوصاً الاجنبي يعتبر من اهم مصادر التمويل الدولية ، وله أهمية تسبق كل المصادر الدولية الاخرى خصوصاً في الدول التي لا يوجد فيها موارد مالية .

المطلب الأول
The First Requirement
مفهوم الاستثمار
Investment Concept

الاستثمار لغة يعني (استثمر) المال ، ثمرة (الاستثمار) ، هو استعمال المال في الانتاج اما بصورة مباشرة عن طريق شراء الآلات والمواد الاولية ، او بصورة غير مباشرة مثل شراء الاسهم والسندات[١٢]

كما وردت كلمة اثمر في القرآن الكريم في قوله تعالى "انظروا الى ثمره إذا أثمر وينعه إن في ذلكم لآيات لقوم يؤمنون"[١٣]

أما الاستثمار اصطلاحاً فهو :

(قيام الاشخاص الطبيعية والمعنوية باستثمار أموالهم او خبراتهم او مجهودهم في بلد غير بلدهم ، حيث تقوم تلك الاشخاص بإنشاء مشروعات اقتصادية بمفردها او بالمشاركة مع شخص طبيعي او معنوي محلي او اجنبي او مع دولة او مواطني تلك الدولة في انشاء مشروع او مشاريع مشاركة)[١٤]

وعرفه البعض بأنه (نوع من الانفاق على اصول يتوقع منها تحقيق ارباح في المستقبل)[١٥]

وهناك تعريف آخر للاستثمار هو (التضحية بالأموال التي يملكها الفرد لفترة من الزمن بهدف الحصول على عائدات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال التي قام باستثمارها)[١٦]

أما قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ فقد عرف الاستثمار في المادة (٦) منه إذ نصت على : "الاستثمار هو توظيف رأس المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بمنفعة على الاقتصاد الوطني وفقاً لأحكام هذا القانون ".

ونحن بدورنا يمكن أن نعرف الاستثمار بأنه : التخلي عن الاموال المملوكة لفرد معين لفترة زمنية معينة بهدف تحقيق مكاسب مالية مستقبلية .

مما تقدم يتبين أن للاستثمار أهمية تكمن في :

١. تحقيق طفر اقتصادية سريعة في كل المجالات الاقتصادية للدولة .

٢. الاستثمار يؤثر بصورة ايجابية على المواطنين حيث انه يشجعهم على الاستثمار ، ويعمل على تقليل الفجوة بين معدلات الادخار والاستثمار وهي مشكلة تعاني منها كل الدول النامية .

٣. للاستثمار وخصوصاً الاجنبي مزايا عديدة منها الاتيان بالتقنيات الحديثة التي تؤدي الى رفع مستوى الانتاج وتنمية المهارات البشرية وتطوير طرق الادارة في البلدان النامية ، كما يعمل على رفع معدلات التوظيف بسبب الحاجة للأيدي العاملة في المشاريع الجديدة.

٤. توفير فرص عمل للشباب مما يؤدي الى قلة أعداد الشباب الباحثين عن وظيفة لكسب قوتهم اليومي[١٧]

٥. تحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين عن طريق رفع نسبة اجور العمال .

٦. التأثير على مستقبل الشباب ، لأنه يعتبر وسيلة لاكتساب الشباب خبرة واسعة في كافة المجالات.

٧. تحفيز الاستثمار المحلي بنسبة ٨٠٪.
٨. يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي ، حيث انه ينشئ رصيد أضافي من رأس المال للدولة المضيفة ، ويضيف لهذه الدولة مدخرات او احتياطي النقد الاجنبي ، كما يقدم المعرفة التقنية المطلوبة لنجاح المشروع الاستثماري ومن ثم زيادة القدرة الاستيعابية للدولة المضيفة .
٩. توفير السلع والخدمات للسوق المحلية .
١٠. تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الانتاج والدخل القومي .

المطلب الثاني
The Second Requirement
أنواع الاستثمار
Investment Types

هناك نوعين من الاستثمار هما :
١. الاستثمار الاجنبي المباشر
٢. الاستثمار الاجنبي غير المباشر

١. الاستثمار الاجنبي المباشر

الاستثمار الاجنبي المباشر هو (نقل الاموال من بلد المستثمر الى بلد المضيف لكي يتم استثمارها في مشاريع اقتصادية وتشجيع الاقتصاد الوطني للبلد المعني)[١٨]
وهو أيضاً (استثمار جاء من خارج الحدود الاقليمية ويعتبر استثماراً أجنبياً في البلد المستثمر فيه ، لكن مصدر هذا الاستثمار يأتي من دول اجنبية أو مجموعة دول أو شركة أو مجموعة شركات أو افراد[١٩]
وهو عبارة عن (توظيف الاموال غير الوطنية _الاجنبية _في موجودات رأسمالية ثابتة في احدى الدول ، وعادةً ما تكون مدته طويلة الاجل ، وهو يعكس المنفعة التي يحصل عليها المستثمر في دولة اخرى[٢٠]
أما بالنسبة لأهم مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر :
_ الارباح المعد استثمارها
_ رأس مال الملكية
_ الاستثمار المشترك
_ القروض داخل الشركة
_عمليات الاندماج
_ الاستثمار في المناطق الحرة .
أما بالنسبة لأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ومميزات المستثمر الأجنبي فتمكن في :

أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر هي:

١. يعتبر وسيلة آمنة للتمويل إذا ما تم مقارنتها بالقروض الاخرى .
٢. وسيلة فاعلة من وسائل تطوير التكنلوجيا
٣. يفتح اسواق جديدة للتصدير ويخلق فرص وظيفية جديدة
٤. يقوم بتطوير القدرة الانتاجية للشركات المحلية والسماح لها بالدخول في سوق المنافسة الدولية .

مزايا المستثمر الاجنبي

جاءت هذه المزايا في الفصل الثالث من قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، كما نلاحظ ايضا ان المستثمر الاجنبي له مميزات من حيث:

١. يملك المستثمر الاجنبي جميع الاستثمارات أو جزء منها في المشروع
٢. اذا كان المشروع مشترك يقوم بإدارة المشروع كل من المستثمر الاجنبي والمستثمر الوطني
٣. يتم تحويل جزء من الموارد المالية والخبرة الفنية والتكنلوجية من قبل المستثمر الى البلد الذي يستثمر فيه.

نلاحظ أيضاً ان للاستثمار الاجنبي المباشر آثار على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فعلى الصعيد الداخلي تتمثل آثاره ب:

_ نقل المعلومات العلمية
_ سرعة تراكم راس المال
_ عن طريقه ينمو الاقتصاد ويتم خلق وظائف ورفع مستوى المعيشة
_ استفادة الشركات المحلية من التكنلوجيا
_ عن طريقه تستطيع الدول المضيفة ان تغطي فجوة الاستثمار وبالتالي الحصول على عناصر التكنلوجيا والمال.

أما على الصعيد الخارجي فتمكن آثاره في :

_ تخفيض الرسوم الكمركية وتشجيع الاستيراد
_ جعل السلع المحلية ذات قدرة عالية على المنافسة عن طريق تخفيض التكاليف التجارية ومن ثَم تقليل العجز في الموازنة
_ الحد من البطالة عن طريق توفير فرص العمل
_ تخفيض العجز في ميزان المدفوعات
_ تحسين انواع المواد المصدرة
_ الاستفادة من الايرادات الضريبية المفروضة على المستثمر الاجنبي
_ خلق منافسة بين الشركات المحلية والاجنبية.

وعلى الرغم من المزايا والآثار الايجابية التي يتمتع بها الاستثمار الاجنبي المباشر إلا انه لا يخلو من بعض السلبيات والتي من أهمها[٢١]

_ واقعياً ان هدف المستثمر الاجنبي هو تحقيق الربح ، أي الحصول على اعلى معدل من الارباح الاستثمارية .

_ الاساليب المستخدمة في الاستثمار تكون معدة لتحقيق الربح في الاقتصاديات المتقدمة ، وبالتالي قد تكون بعيدة عن اقتصاديات الدول النامية ، وهذا في النهاية لا يحقق اهداف التنمية المحلية .

_ غالباً ما تملك الشركات الدولية الكبيرة ادارات محترفة متطورة ، وبالتالي يكون لها القابلية على الافلات من الرقابة والقيام بنشاطات غير مرغوب فيها او غير مناسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما ان ضخامتها قد تمكنها من تكوين شركات احتكار تسيطر بها على الانتاج في الاقتصاد المحلي .

٢. الاستثمار الاجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي)

الاستثمار الاجنبي غير المباشر هو (شراء الاوراق المالية التي تصدر من الهيئات العامة والخاصة في الدول النامية ، والاجانب هنا لا يكون لهم أي دور من حيث ادارة المشروع او اتخاذ أي قرار او الرقابة على المشاريع المرتبطة باستثمارها ، وانما حقهم فقط يكون بالحصول على عائد مقابل مشاركتهم في المشروع[٢٢]

وهو عبارة عن (اصول مستثمرة تتضمن مدخرات لفترة قصيرة الامد مثل حسابات الادخار او طويلة الامد مثل الاسهم والسندات)[٢٣]

كما يمكن تعريفه بانه (شراء الاوراق المالية التي يكون هدفها الحصول على العوائد المالية المدفوعة والمغرية لرأس المال)[٢٤]

ومن أهم صور الاستثمار الاجنبي غير المباشر هي (شراء الاسهم والسندات وشهادات الايداع المصرفية الدولية ، شراء سندات الدين العام والخاص ، شراء القيم المنقولة والايداع في المصارف المحلية ، شراء الذهب ، ...).

ومن اهم المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الاجنبي غير المباشر هي :

_ سهولة دخوله وخروجه الى الدولة المضيفة

_ الحصول على الارباح والعوائد التي تكون اكبر من الارباح في السوق المحلي .

_ هدفه الاول هو المتاجرة بالأوراق المالية بالنسبة للأسواق الاجنبية فقط لهذا المستثمر

_ اتاحة الفرصة للأشخاص الذين لديهم مدخرات وليس لديهم الخبرة الكافية لتشغيلها بالقيام بتسليم مدخراتهم لهذه المجموعة من الخبراء الذين يقومون بإدارتها مقابل عمولة وعينة ، لذا فهذا الاستثمار له طابع مالي صرف.

وعلى الرغم من هذه المزايا الا انه ايضا لديه سلبيات، ومن أهم هذه السلبيات:

_ ان الاسواق المالية المضيفة او الوطنية من صعب عليها التحكم في عذا الاستثمار بسبب سهولة دخوله وخروجه الى الدولة المضيفة ، لأنه من الممكن ان تقوم هذه الاستثمارات بالانسحاب فجأةً من الدول المضيفة.

_ هذا النوع من الاستثمار يقتصر على الاوراق المالية فقط ، لذا فأنه لا يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ، سواء عن طريق تقليل معدلات البطالة او زيادة الانتاج المحلي .

_ يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم ، بسبب زيادة دخول رؤوس الاموال الى الاسواق المحلية والتي تؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات بصورة كبيرة .

المبحث الثالث

Third Topic

العلاقة بين الاعفاءات الضريبية والاستثمار

The Relationship between Tax Breaks and Investment

تلعب الضرائب دور مهم في قرارات الشركات من حيث المكان الذي تحقق فيه ارباحها ، حيث ان منح الاعفاءات الضريبية يساعد في توجيه الاستثمار ودعمه بالشكل الذي يحقق ويقوي عملية التنمية خصوصاً إذا كان الاستثمار انتاجي .

والاعفاءات الضريبية لكي تكون فعالة ومحفزة ومشجعة للاستثمار ينبغي ما يأتي :

١. تشريع قانون خاص بالإعفاءات الضريبية بسهل الرجوع اليه من جهة ، ومعالجة التعارض والتناقض بينه وبين بعض القوانين من جهة اخرى
٢. اعتماد مبدأ اختلاف المناطق عند منح الاعفاءات الضريبية
٣. دراسة مسألة الاعفاءات الضريبية بصورة مستمرة لشجيع اداء بعض المشاريع
٤. تقليل مدة الاعفاء الضريبي
٥. إذا توقف المشروع بسبب قوة قاهرة فالإعفاء الضريبي يجب ان يتوقف وعندما يبدا المشروع عمله من جديد يعاد الاعفاء الضريبي.

إذاً منح الاعفاءات الضريبية يشجع على الاستثمار ، إذ كلما كان العبء الضريبي مرتفع فإن عملية جذب الاستثمارات ستكون قليلة ، اما اذا كان العبء الضريبي مرتفع فهذا يساعد على جذب الاستثمارات .

وتجدر الاشارة الى انه بعد عام ٢٠٠٣ اصبح للضريبة اهمية في جذب الاستثمارات، حيث ان الضريبة اصبحت عاملاً مساعداً ومشجعاً لدخول الشركات والاستثمارات الاجنبية الى العراق ، عن طريق اعفاء مواردها الاولية من الضرائب المفروضة على الاستيراد ، كما تم منح اعفاءات ضريبية على المشاريع الانتاجية بموجب المادة (١٠) من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ حيث نصت هذه المادة على " يتمتع المستثمر

العراقي او الاجنبي بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات ويخضع للالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون ".

اضافة الى ما تقدم نشير الى ان ضرائب الشركات التي تأخذ بها دولة معينة يمكن ان يكون لها تأثير على الدول الاخرى بعدة وسائل، فمثلاً اذا كان العبء الضريبي الداخلي عالي بالنسبة للدول الاخرى فإن وعاء الضريبة ممكن ان يذهب الى الدول التي يكون نظامها الضريبي اقل ارهاقاً ، وكما تتضمن تدفقات الى الخارج من الاستثمار الاجنبي المباشر ، وهنا تستطيع الدول ان تتنافس على جذب تدفقات الاستثمار على الدخل .

كما يمكن ان يكون للضرائب دور رئيسي في قرارات الشركات من حيث المكان الذي تعلن فيه عن كمية ارباحها .

ولا بد من الاشارة الى ان التوسع في منح الاعفاءات الضريبية لا يعتبر دائماً حالة ايجابية تشجع الاستثمار ، لأن هذه الاعفاءات تكون بعيدة عن مبدأ العدالة الضريبية بسبب انها تفرض مزايا للبعض وفي ذات الوقت تفرض اعباء على البعض الآخر ، وهذا الامر يؤثر على الكفاءة وعلى كمية الحوافز على الانتاج ، فاذا ما كان هناك مبالغة في اسعار الضرائب على الانشطة التي لا تتمتع بالإعفاءات فأن ذلك سوف يؤدي الى العزوف عن القيام باستثمارات جديدة ، وان الدولة التي تتمتع بأسعار ضرائب معتدلة ستكون اكثر جذباً للاستثمارات ، لذا فأن المبالغة في الاعفاءات الضريبية ستساعد على ارتفاع اسعار الضرائب ونقص الحافز على الاستثمار [٢٥]

مما تقدم وبالرغم من الايجابيات والسلبيات المتعلقة بالإعفاء الضريبي ، الا انه له دور مهم في تشجيع عملية الاستثمار وجذبها ، بالتالي فأن هذا الاستثمار يؤثر ايجابياً على اقتصاد البلد من حيث :

١. عن طريق الاستثمارات الاجنبية تستطيع الدولة ان تحصل على العملات الاجنبية ورؤوس الاموال التي تؤدي الى تقوية التنمية الاقتصادية
٢. الاستثمارات تساعد على استقرار اسعار الصرف
٣. عن طريق الاستثمار سوف تفتح اسواق عالمية جيدة امام البضائع المحلية
٤. ظهور طبقة جديدة من رجال الاعمال
٥. تساعد الاستثمارات في تقليل الدين العام مقارنة بالناتج المحلي
٦. فتح فرص عمل للعمالة المحلية ، بالتالي تقليل نسبة البطالة
٧. تساعد الاستثمارات على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية
٨. للاستثمارات دور في تقليل العجز في الموازنة العامة.

أما المواد (١٥،١٦،١٧،١٨) من قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ فهي المواد الخاصة والمتعلقة بموضوع بحثنا المتواضع ، حيث نلاحظ من خلال هذه المواد ان المشروع الحاصل على اجازة استثمار يتمتع بإعفاء من الضريبة لمدة (١٠) سنوات قابلة للتمديد.

الخاتمة
Conclusion

بعد الانتهاء من كتابة بحثنا المتواضع توصلنا الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات أهمها ما يأتي :

الاستنتاجات :

١. تتمتع الاعفاءات الضريبية بمكانة ثانوية إذا ما قورنت بمدى توفير فرص مناسبة للاستثمار وتحقيق استقرار اقتصادي وسياسي للبلد
٢. لم ينص قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ على نسب الاعفاءات الضريبية حسب المشروع واهميته للمنطقة المقام فيها
٣. قانون الاستثمار استبعد قطاع النفط والغاز والمصارف والتأمين ، وهذه القطاعات تعتبر من القطاعات المهمة للمستثمرين الاجانب
٤. يساعد الاستثمار الاجنبي على تنشيط القطاعات الاقتصادية

التوصيات :

١. القيام بالاتصال المباشر بالمستثمرين واعطاءهم المعلومات المتعلقة بالاستثمار ، وتحديد المناطق المهمة للاستثمار وتقديم كافة المعلومات للمستثمر
٢. القيام بإعلانات عديدة تسهل للمستثمر التعرف على الفرص المتوفرة للاستثمار المربح
٣. معالجة موضوع قطاع النفط والغاز والمصارف والتأمين الذي استبعدهم قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦
٤. قيام هيئة الاستثمار بصدار دليل بلغات متعددة وانشاء مواقع على شبكات الانترنت كوسيلة اعلامية للتشجيع على الاستثمار.

الهوامش
Footnotes

١. طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، بيروت ، بدون دار نشر ،٢٠١٨ ، ص١٥٩.
٢. د. احمد خلف حسبن الدخيل، المالية العامة من منظور قانوني، لبنان، بدون دار نشر، ٢٠١٩، ص٧٧.
٣. قاسم محمد عبدالله البعاج ، ونجم عبد عليوي الكرعاوي ، دور الإعفاءات الضريبية في تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية / الجامعة ، عدد٤٠ ، ٢٠١٤ ، ص٣١١.
٤. جبار محمد علي الكعبي، التشريعات ضربية في العراق، العراق، دار السجاد للطباعة ٢٠٠٨، ص٨.
٥. عدي عفاتة ، المحاسبة الضريبية وفق قانون ضريبة الدخل الأردني المعدل رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠١ ، عمان ، بدون دار نشر ، ٢٠٠٤ ، ص٤.
٦. طارق الحاج ، المالية العامة ، عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩ ، ص٨٧.
٧. عمار فوزي كاظم المياحي ، الاعفاء الضريبي وفق قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل ، رسالة ماجستير ، جامعة النهرين / كلية الحقوق ، ٢٠٠١ ، ص٨.
٨. ميس ياس إبراهيم قطاوي ، الإعفاءات الضريبية واثرها على تحقيق الأهداف الضريبية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة النجاح الوطنية / كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٧ ، ص٢٣.
٩. شبكة المعلومات الدولية ، الانترنت ، الاعفاء الضريبي ، ٢٠٢٢.
١٠. هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، بغداد، مطبعة عصام، ١٩٨٦، ص٣٣.
١١. علي حسن جودة ورحمن حميد لطفي، المتاطق الحرة ودورها في تشجيع وتطوير الاقتصاديات العربية مع إشارة خاصة للاردن، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد، عدد ٣٤، ٢٠٠٤، ص٥١.
١٢. إبراهيم مصطفى ، المعجم الوسيط ، إسطنبول ، دار الدعوة الطباعة ، ١٩٨٩ ، ص١٠.
١٣. القرآن الكريم ، سورة الانعام ، الاية ٩٩.
١٤. حاتم فترس الطعّان ، الاستثمار أهدافه ودوافعه ، بدون دار نشر ، ٢٠٠٦ ، ص٦.
١٥. فيصل محمود الشواورة ، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأسس النظرية والعلمية مع مدخل مقترح لتقويم الأسعار السوقية للاسهم العادية ، بورصة عمان ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٨ ، ص٣٠.
١٦. محمد مطر، إدارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص٢١.
١٧. شقيري موسى ، إدارة الاستثمار ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢، ص٢٠.
١٨. سعد عبيد السعيدي ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية في العراق ، مجلة كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، عدد ٣٤ ،٢٠١٢ ، ص٣.
١٩. دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الاحنبي والمعوقات والضمانات القانونية ، بيروت ، بدون دار نشر ، ٢٠٠٦ ، ص١٣.
٢٠. حلا سامي خضير ومرفق احمد ، الاستثمار الأجنبي واثره في البيئة الاقتصادية ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ، عدد ٨٠ ، ٢٠١٠ ، ص١٣٩.
٢١. المصدر السابق ، ص١٤٤.
٢٢. سمير عبدالله مصطفى ، الاتثمار الأجنبي غير المباشر في سوق الأوراق المالية العراقي ، بدون دار نشر ، ٢٠١٧ ، ص٧٧٠.
٢٣. شاو ولورنس شفن ، رياضيات التمويل والاستثمار ، ترجمة إبراهيم محمود ومحمد توفيق البلقيني ، السعودية ، دار المريخ للنشر ، ٢٢٠٩ ، ص٧٩١.

٢٤. خضير عبود الربيعي ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض القطاعات الاقتصادية والناتج المحلي الاحمالي (دراسة تحليلية قياسية في بعض الدول الاسيوية للمدة من ١٩٨٥-٢٠٠٤) ، رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٩٤ ، ص٢٠.
٢٥. محمد خالد المهايني ، الضرائب على الدخل ومعايير المحاسبة الدولية ، (حالة تطبيقية في الجمهورية اليمنية) ، أطروحة دكتوراه ، جانعة دمشق / كلية الاقتصاد ، ٢٠٠٦ ، ص١٠٥.

المصادر

References

The Holy Quran

Books

i. Janabi, Taher. 2018. Public Finance and Financial Legislation. Beirut: Without a publishing house.
ii. Hajj, Tariq. 1999. Public Finance. Amman: Dar Al-Safa Publishing and Distribution.
iii. Al--Dakhil, Ahmed Khalaf Hussein. 2019. Public Finance from a Legal Perspective. Lebanon: Without a publishing house.
iv. al--Samarrai, Duraid Mahmoud. 2006. Foreign Investment, Obstacles and Legal Guarantees. Beirut: Without a publishing house.
v. Shaw and Lawrence, Shaven. 2009. The Mathematics of Finance and Investment. Translated by Ibrahim Mahmoud and Muhammad Tawfiq Al-Balkini. Saudi Arabia: Dar Al-Marikh Publishing House.
vi. Shawara, Faisal Mahmoud. 2008. Investment in the Stock Exchange Theoretical and scientific foundations with an entranc A proposal to evaluate the market prices of common shares. Amman Stock Exchange: Wael Publishing House.
vii. Al-Ta'an, Hatem Fares. 2006. Investment goals and motives. Without a publishing house.
viii. Afattah, Uday. 2004. Tax accounting according to the amended Jordanian Income Tax Law No. 25 of 2001. Amman: Without a publishing house.
ix. Al-Omari, Hisham Muhammad Safwat. 1986. Fiscal Economics and Fiscal Policy. Baghdad: Issam Press.k
x. Al-Kaabi, Jabbar Muhammad Ali. 2008. Tax Legislation in Iraq. Iraq: Dar Al-Sajjad for printing.
xi. Moustafa Ibrahim . 1989. The Intermediate Lexicon. Istanbul: Dar Al Dawa for printing.
xii. Mustafa, Samir Abdullah. 2017. Indirect foreign investment in the Iraqi stock market. Without a publishing house.
xiii. Matar, Muhammad. 2009. Investment Management Theoretical and Applied Framework. Amman: Dar Wael for publishing and distribution.
xiv. Musa, Shaqiri. 2012. Investment Management. Amman: Dar Al Masirah for Publishing and Distribution.

Research, Letters and Theses:

i. Al-Baaj, Qasim Muhammad Abdullah and Al-Karaawi, Najm Abdul Aliwi. 2014. The role of tax breaks in encouraging
ii. and attract foreign investment. Journal of Baghdad College of Economic Sciences / University, No. 40.
iii. Gouda, Ali and Hassan, Rahman and Hamid, Lotfi. 2004. Free zones and their role in encouraging and developing Arab economies, with special reference to Jordan. Journal of the College of Administration and Economics / University of Baghdad, No. 34.
iv. Khudair, Hala Sami and Ahmed, conciliator. 2010. Foreign investment and its impact on the economic environment. Journal of the College of Administration and Economics / University of Mosul, No. 80.
v. Al-Rubaie, Khudair Abboud. 2004. "The Impact of Foreign Direct Investment on Some Economic Sectors and the Gross Domestic Product (An Analytical Study - Standard in Some Asian Countries for the Period from 1985-2004)". Master Thesis., University of Kufa / College of Administration and Economics.
vi. Al-Saeedi, Saad Obeid. 2012. The Impact of Foreign Direct Investment on Development in Iraq. Journal of the College of Political Science / Al-Mustansiriya University, No. 34.
vii. Kattawi, Mais Yas Ibrahim. 2017. "Tax exemptions and their impact on achieving tax objectives." PhD thesis, An-Najah National University/ College of Graduate Studies.
viii. Al-Mahayni, Muhammad Khaled. 2006. "Income Taxes and International Accounting Standards (Applied Case in the Republic of Yemen)". PhD thesis, Damascus University/Faculty of Economics.

Laws

i. Iraqi Income Tax Law of 1982, No. 113. Iraqi Gazettes, 2917, 12_27-1982.
ii. Iraqi Investment Law of 2006, No. 13. Al Waqa'a Al-Iraqia 4031, 17_1_2007.

Internet:

i. Wikipedia Net. 2022. "Tax Exemption". March 1, 2022. https://en.m.wikipedia.arg